ولأنه لايمكن الجمع بينهما في الظروف الراهنة، ولا في المستقبل المنظور، كما لا يمكن لقيادة اسرائيل السياسية الحسم في أي منهما يأخذ الأولوية، تبقى تلك القيادة عاجزة عن اتخاذ القرار في هذا الشأن. وهي تجد نفسها أمام خيارين كلاهما مر: فإما أن تتمسك بالأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وتتنازل، ولو مرحلياً، عن يهودية الدولة؛ وإما أن تتمسك بالمبدأ العنصري القاضي بـ «نقاء الدولة»، وعندها تتنازل عن تكامل الأرض. وإزاء هذه المشكلة تراوح القيادة الصهيونية، وتسوّف وتماطل. وفي الوضع الراهن يختلف جناحا العمل الصهيوني الأساسيان حول تقديم أحد المبدأين على الآخر. فبينما تعطي المعارضة الرسمية الأولوية لمبدأ «وحدانية الشعب»، وتطرح «الحل الوسط الإقليمي»، كخطوة مرحلية؛ يعطي التكتل الحاكم الأولوية لمبدأ تكامل الأرض، وبالتالي، العمل على ضم المناطق المحتلة عام ١٩٦٧. فـ «المعراخ» المعارض يريد التخلص من التجمعات السكانية العربية في الضفة والقطاع، مرحلياً، على أن يستكمل احتلال الأرض لاحقاً؛ بينما يذهب «الليكود» الحاكم إلى وضع اليد على الأرض، حالياً، على أن يتم طرد السكان الأصليين منها في المستقبل. ومن هنا يطرح «المعراخ» «الخيار الأردني» كمشروع للتسوية «المحطة»، بينما يطرح «الليكود» «الادارة الذاتية» للغرض نفسه. ومشروع بيغن للإدارة الذاتية، الذي يرمي إلى بسط السيادة الاسرائيلية على الأرض، دون ضم السكان إلى المواطنية في الدولة اليهودية، هو عبارة عن مسخ وجود ذلك الجزء من الشعب الفلسطيني إلى منزلة اللاجئين على أرضهم، و«تسوية» أوضاعه هناك بأحوال بقية الفلسطينيين في شتاتهم: أي «تلجيء» ذلك الجزء من الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال الاسرائيلي، كخطوة أخرى على طريق ضرب تماسكه ووحدته، وبالتالي، تغييبه السياسي، وصولاً إلى تذويبه المادي. وبذلك، ترى قيادة العمل الصهيوني الراهنة أنها تحقق خطوة أخرى كبيرة، على صعيد تثبيت أمن القاعدة الاستيطانية للمشروع الصهيوني في شقه اليهودي، والذي، كما ورد أعلاه، لا يستتب إلاّ بتغييب الشعب الفلسطيني وتصفية قضيته.

أما خارجياً، فهناك إجماع صهيوني، مع بعض الاختلاف الشكلي في وجهات النظر، على حيوية الانخراط الاسرائيلي في الاستراتيجية الأميركية ازاء المنطقة، وبموقع متميز، يتناسب مع تقديم القيادة الاسرائيلية لوزن كيانها السياسي وحجمه العسكري، بالمقارنة مع الأطراف المحلية الأخرى التي ستنضوي في التشكيل السياسي ــ العسكري المزمع إقامته. وهي لذلك، تريد أن تضمن استمرار «خصوصية العلاقة» مع واشنطن، وأن تدرأ أية امكانية، ولو ضئيلة، لدخول أحد الأطراف المحلية في تنافس معها على الخطوة لدى المؤسسة الحاكمة في المركز الامبريالي الأول ــ واشنطن.

وترى القيادة الاسرائيلية أن تحقيقها لهذا الهدف يضمن «أمن كيانها القومي»، في شقه الامبريالي الذي صادر مهمات الشق اليهودي، وأصبح يتولى التعويض عن أي فشل أو تقصير للمؤسسات الاستيطانية في أداء دورها. ولقد نجحت القيادة الاسرائيلية، بزعامة مناحيم بيغن، في تحقيق هدفها هذا، في المفاوضات على انجاز «المعاهدة المصرية ــ الاسرائيلية»، حيث حجمت دور النظام المصري في المشروع الأميركي، وقطعت عليه الطريق للعب «دور قومي» في ما يسمونه «حل القضية الفلسطينية»، وذلك لتحول دون إمكان أن يتبوّأ ذلك النظام موقعاً في قيادة العالم العربي، من شأنه أن يؤهله للدخول في